العدد (4111) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (15) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ناقش مسؤولون ومختصون بالشأن الاقتصادي، تنضيج ورقة العمل التي أعدّها البنك الدولي وفق توصيات تضمن مناخاً استثمارياً سليماً في العراق، وفي وقت اقترحت التوصيات خطة عمل لتبسيط إجراءات اصدار التأشيرات وانشاء فئة تأشيرة مستثمرة واضحة، مع تعديل قانون اقامة الأجانب، ألمحت التوصيات الى أهمية إدراج أحكام تستوعب الطبيعة الحقيقية للمشاريع الصناعية التي تستلزم في تنفيذها وقتاً أطول من اللازم، مع ضرورة توحيد الموافقات الحكومية ودفع الرسوم في منفذ واحد، وادخال إجراء مسار سريع في عملية تسجيل الأملاك.

المجلس الاقتصادي يقدّم مجموعة توصيات لضمان مناخ استثمار سليم في العراق

مسؤولون مختصون: الخلل ليس في قانون الاستثمار بل في التطبيق ويجب تفسير ماهية المعوقات

□ بغداد / المدى

الممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بشرى حمزة شعير، قالت خلال ورشة العمل التي أقيمت في فندق بغداد وسط العاصمة، تحت عنوان" تنضيج ورقة البنك الدولي والتوصيات الرئيسة لضمان استثمار سليم في العراق"، إن قانون الاستثمار كتب بأيد عراقية ولايوجد به أي خلل، بل إن الخلل يكمن في تطبيقه، الأمر الذي جعل لدينا تلكؤاً واضحاً في انجاز المشاريع الاستثمارية في العراق طيلة الأعوام الماضية.

المجلس الاقتصادي العراقي، أشار الى أن التوصيات، ركّزت حول ضرورة تمكين وحدة الإصلاح الاقتصادية باعتبارها سكرتارية اللجنة العليا للاستثمار والإعمار من تقديم الدعم الفني للجنة العليا لتنفيذ خطة عمل الإصلاحات الاستثمارية المتفق عليها، فيما أشارت النقطة الأخرى الى اهمية تمكين وحدة الاصلاح الاقتصادي من تقديم الدعم الفني الى لجنة رئاسة الوزراء المقترحة للمشاريع الاستثمارية لمحافظة البصرة، لتنفيذ خطة عمل الاصلاح الاستثماري الخاصة بالبصرة.

وقد دعت التوصيات الهيئة الوطنية للاستثمار التابعة لمكتب رئيس الوزراء، الى وضع المبادئ التوجيهية لبيان سياسة الاستثمار الوطنية الإقليمية، ومنها اقتراح مبادئ توجيه تفصيلية لتفعيل تعديلات ٢٠١٠ و٢٠١٥ وعلى قانون الاستثمار الوطني، لكن ليس فقط من حيث تخصيص المشاريع الصناعية، مدرجة ذلك بعدّة مقترحات، أهمها ابطال حق المساطحة على النحو المنصوص عليه في القانون ١٥٢١ لسنة ١٩٨١ كونه يتعارض مع قانون الاستثمار الوطني، مع ضرورة ادخال آلية تستند الى المعايير الدولية لحل الشكاوى الإدارية المتعلقة بتخصيص الأراضي وغيرها من المظالم الإدارية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

وأكدت التوصيات، على أن وزارة الداخلية والهيئة الوطنية للاستثمار في ورقتها، أهمية اجراء مراجعة تشخيصية شاملة لمتطلبات الحصول على تأشيرة الدخول واقتراح خطة عمل لتبسيط اجراءات اصدار التأشيرات وانشاء فئة تأشيرة مستثمر واضحة مميزة، مثل تعديل قانون اقامة الأجانب رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٨ لإدراج فئة جديدة من التأشيرات للمستثمرين وتبسيط اجراءات الامتثال بعد الوصول الى المستثمرين الأجانب، وتعديل قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ للسماح للمستثمرين بحرية التعاقد المباشر وتوظيف العمالة الوطنية الأجنبية المؤهلة للمشاريع المجازة بمقتضى قانون الاستثمار الوطني.

كما حثّت التوصيات وزارة التجارة على خفض عدد الاجراءات والتكلفة والوقت اللازم لتسجيل الشركات عن طريق الغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال، ادخال عقد تأسيسي قياسي نموذجي وجعل مشاركة المحامين في توقيع وثائق التأسيس اختيارية، مع تطبيق نظام متكامل للتحقق من تفرد الشركة باسمها، وجعل التسجيل ممكناً على شبكة الانترنت، وتوحيد الموافقات الحكومية ودفع الرسوم في منفذ واحد.

وتابعت التوصيات، أن على المحليات كالسجل العقاري ومصلحة الضرائب، اهمية خفض الاجراءات والكلفة والوقت اللازم لعملية تسجيل الأملاك عن طريق إدخال اجراءات ذات مستر سريع في عملية تسجيل الأملاك، ووضع خريطة للعمليات الداخلية في سجل الأملاك من أجل تحديد الاختناقات، وتوحيد تثمين الأملاك الذي يستكمله مكتب سجل الأملاك العقارية ومصلحة الضرائب ووضع طرق قياسية لتثمين الممتلكات.

ولخصت التوصيات، أن على وزارة المالية اهمية تحسين منظومة المشتريات في البلاد من خلال وضع تدابير لزيادة فرص الحصول على المعلومات وفرص مشاركة القطاع الخاص في المناقصات الحكومية، وتقديم المساعدة الفنية والتمويل للقطاع الخاص لتمكينه الاستجابة للمناقصات الحكومية وتشجيع تسهيل ترتيبات الشراكة بين الشركات العراقية ونظيراتها الأجنبية، مع اطلاق إعادة توحيد الشركات المملوكة للدولة ونقلها في نهاية المطاف الى القطاع الخاص بطريقة منصفة وشفافة ووضع القطاع الخاص كمحرك أساس للنمو الاقتصادي.

كما ألمحت التوصيات الى، أهمية إدراج احكام بشأن الإجراءات القانونية الواجبة لتسوية المظالم الإدارية المتعلقة بالاستثمار بعد منح الإجازة، مع أهمية التوقيع على اتفاقية لاهاي الخاصة بإلغاء متطلبات التصديق على المستندات الأجنبية الرسمية معاهدة (ابوتسيل) لسنة ١٩٦١ لتيسير تصديق الوثائق العامة الأجنبية بين الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفيما شدّد الحضور على أهمية تقديم الفرص الاستثمارية للشركات المشاركة في مؤتمر المانحين، داعين الى ضرورة مشاركة الشركات الوطنية والقطاع الخاص المحلي في مؤتمر المانحين الذي سيُقام في الكويت قريباً، للتعرف على الشركات الأجنبية الأخرى.

بدورها، انتقدت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، في حديث لـ(المدى) صياغة التوصيات، مبينة أنها كتبت بذات الأطر التقديرية التي كانت تُكتب بها سابقاً، بالتالي هي لم تعد تخرج عن الإطار التقليدي لتفسير معوقات الاستثمار في العراق وخلق أطر حقيقية وجادة تنهض بالواقع الاقتصادي والإنتاجي للبلد.

> حثّت التوصيات وزارة التجارة على خفض عدد الاجراءات والتكلفة والوقت اللازم لتسجيل الشركات

مال وأعمال

التخطيط تطلق نتائج مسح تنمية القرى الريفية لمحافظة البصرة

أعلنت وزارة التخطيط، أمس الأحد، عن إطلاق نتائج مسح تنمية القرى الريفية لمحافظة البصرة، مبينة أن تحقيق التنمية الريفية سيؤدي الى استقرار سكان القرى الريفية والحفاظ على الأراضي الزراعية وقلّة الهجرة.

وقال وزير التخطيط سلمان الجميلي، خلال احتفالية أقيمت في مركز الوزارة ببغداد، إن "سكان الريف يشكّلون جزءاً مهماً من المجتمع العراقي، إذ بلغت نسبتهم ٣١٪ من سكان العراق عام ٢٠٠٩"، مشيراً الى أن "دعم هذه الشريحة المهمة يتطلب تحقيق تنمية ريفية متكاملة".

وأضاف الجميلي، أن "الوزارة سعت الى وضع خطط وستراتيجيات للتنمية الريفية في عموم محافظات العراق من خلال الاعتماد على كوادرها وبالاستعانة بالحكومات المحلية"، مؤكداً أن "تحقيق التنمية الريفية سيؤدي الى استقرار سكان القرى الريفية والحفاظ على الأراضي الزراعية وقلة الهجرة".

وأشار الجميلي الى أن "الوزارة نفذت مسحاً شاملاً للقرى بدأ في ثماني محافظات في المرحلة الأولى للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ليشمل بعد ذلك المحافظات الأخرى، وخاصة التي تم تحريرها مؤخراً"، مبيناً أن "الهدف من وراء ذلك هو إيجاد قاعدة بيانات متكاملة عن القرى الريفية من خلال استمارات استبيان أعدّت لهذا الغرض للقرى والأسر تشمل عدداً من المؤشرات التنموية السكانية والاقتصادية والعمرانية والخدمية".

يذكر أن العراق شهد خلال السنوات الماضية هجرة واسعة من الريف الى المدن وخاصة العاصمة بغداد، مما أدى الى إحداث خلل كبير في التركيبة السكانية للعراق، وأفرز آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني.

العراق ينضم إلى الإمارات وقطر في دعوة للحفاظ على تخفيضات النفط

انضم العراق والإمارات وقطر الى دعوة الحفاظ على تخفيضات النفط في مطالبة أوبك والمنتجين المتحالفين بالالتزام بموافقتهم على خفض إنتاج البترول حتى نهاية العام بالرغم من المكاسب الأخيرة في الأسعار.

وذكرت وكالة "بلومبرغ" نقلاً عن وزير النفط العراقي جبار اللعيبي، في مؤتمر عقد في أبو ظبي، أن "خفض الإنتاج من جانب منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والأعضاء الآخرين من المنتجين ساهموا في الاستقرار في سوق النفط"، مشيراً الى أن "العراق مع قرار أوبك بالحفاظ على سقف النفط".

وساعد اتفاق أوبك مع موردين آخرين في تشرين الثاني، على كبح الإنتاج حتى نهاية عام ٢٠١٨ على رفع خام برنت لفترة وجيزة فوق ٧٠ دولاراً للبرميل في الأسبوع الماضي.

وقال اللعيبي، إن "هناك بعض المصادر هنا وهناك تشير الى أن السوق تزدهر، الآن الأسعار صحية، لذلك دعونا نتحدث عن إنهاء التجميد"، مبيناً أن "هذا هو الحكم الخاطئ، ونحن لا نتفق مع هذا المفهوم".

وأضاف اللعيبي، إننا "نأمل في أن تستمر الديناميكية كلها طوال عام ٢٠١٨"، مؤكداً بالقول "يجب أن تستمر الصفقة، السوق الآن تستقر بطريقة أو بأخرى لكنها ليست مستقرة بعد". وكانت سلطنة عمان اكبر منتج عربي خارج أوبك، انضمت الى تخفيضات في حجم صادراتها من النفط الخام، مؤكدة إنه من السابق لأوانه مناقشة مسألة خفض التخفيضات قبل نهاية العام الجاري رغم المخاوف من احتمال ارتفاع أسعار النفط الصخري.

العراق وإيران يوقّعان اتفاقية النقل الجوي بين البلدين

أعلنت وزارة النقل، توقيع اتفاقية النقل الجوي بين العراق وإيران، موضحة أنها أبرمت وفق مبدأ التعامل بالمثل.

وقالت الوزارة في بيان، إن "وزير النقل كاظم فنجان الحمامي وقع، أمس، في طهران، اتفاقية النقل الجوي مع الجانب الإيراني"، موضحة أن "هذه الاتفاقية تعد الأولى التي تبرم بين الدولتين الصديقتين".

وأضافت، "تأتي مكمّلة للاتفاقيات التي أبرمها العراق مع دول الجوار بمبدأ التعامل بالمثل الذي ستنتهجه سلطنا الطيران بين البلدين"، مؤكدة أن "هناك تواصلاً بمختلف المجالات مع إيران، لاسيما في قطاع النقل وآفاقه الواسعة وضمنها مجال النقل الجوي والذي يُعد اليوم فاعلاً ونشطاً عبر الرحلات الجوية بين البلدين"، من جانبه أعرب الجانب الإيراني عن "استعداده لتذليل المصاعب التي تقف بوجه الخطوط الجوية العراقية ودعم موقفها في منظمات الطيران العالمية".

يذكر أن العراق وإيران يشهدان حركة دؤوب للنقلين الجوي والبري بين البلدين، نظراً لحجم التبادل التجاري الضخم وحركة السياحة الدينية النشطة بين البلدين.

شركة السمنت تخطط لرفع الإنتاجية والمبيعات إلى 165 % في 2018

أعلنت الشركة العامة للسمنت العراقية، أمس الأحد، إعدادها خطة جديدة لرفع الإنتاج والمبيعات في الشركة الى ١٦٥٪ خلال العام الجاري، مشيرةً الى تحقيقها طفرة في نسبة المبيعات بعد تنفيذ قرار منع الاستيراد.

وقال مدير عام الشركة حسين محسن الخفاجي، في بيان أن "الشركة حققت في العام الماضي ٢٠١٧ نسبة تطور كبيرة في الإنتاج والمبيعات لمنتجاتها من مادة السمنت والنورة والفلر، بلغت ٢٧٪ مقارنة بالعام الذي سبقه ٢٠١٦".

وأشار الخفاجي الى "حصول طفرة في نسبة المبيعات إثر تنفيذ قرار منع الاستيراد والذي دخل حيز التطبيق منذ بداية عام ٢٠١٦"، مضيفاً أن "هذا التطور جاء نتيجة لاتباع خطة عمل مكثّفة من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إدخال خطوط إنتاجية جديدة وإعادة تأهيل وصيانة المعامل في المحافظات المحررة وتأمين مستلزمات تشغيلها بالجهود والإمكانات الذاتية وبأقل الكلف".

وكشف عن "إعداد خطة للعام الحالي تهدف إلى تحقيق نسبة تطور بالإنتاج والمبيعات تصل الى ١٦٥٪ وفق ما مُعدّ له من قبل الشركة في إدخال معظم معاملها للخدمة في المناطق المحررة، فضلاً عن أعمال التأهيل المستمرة واستحداث الخطوط الإنتاجية في معامل السمنت الجنوبية".

خارج الحدود

Out of Borders

بكين

الصين تشدد الرقابة المصرفية في إطار حربها على المخاطر المالية

قالت الجهة المنظمة للقطاع المصرفي في الصين، إن بكين ستشدد الرقابة على البنوك هذا العام لتقليص المخاطر المالية، مؤكدة على الحاجة إلى جهود طويلة الأمد للسيطرة على فوضى القطاع.

وقالت لجنة تنظيم البنوك في الصين يوم السبت في بيان، إن أولوياتها تتضمن تشديد الرقابة على بنوك الظل وأنشطة ما بين البنوك.

وتابعت اللجنة "لا تزال خدمات إدارة أسهم البنوك وحوكمة الشركات وآليات السيطرة على المخاطر ضعيفة نسبياً، وأسباباً جذرية للفوضى في السوق وهو وضع لم يطرأ تغير جوهري عليه.

وأضافت، أن انتهاك القواعد المتعلقة بحوكمة الشركات والقروض العقارية والتخارج من الأصول المتعثرة سيواجه بعقوبات أكثر صرامة، وأنها ستعزز السيطرة على المخاطر في أنشطة ما بين البنوك والمنتجات المالية والأعمال خارج الميزانيات العمومية.

وتعهدت الصين مراراً بإزالة الفوضى في قطاعها المصرفي.

وفي الأشهر الماضية، نفذت الجهات التنظيمية سلسلة من الإجراءات الجديدة التي تهدف إلى السيطرة على المخاطر والاقتراض في القطاع المالي مع وضع شتى الجوانب من ممارسات الإقراض إلى بنوك الظل تحت المجهر.

وفي شهر كانون الثاني، نشرت اللجنة بالفعل قواعد تنظيمية تضع حدّاً لعدد البنوك التجارية التي يستطيع المستثمرون الأفراد أن تكون لهم حيازات كبيرة فيها.

أبوجا

إنتاج نيجيريا من النفط لا يزال أقل من 1.8 مليون برميل يوميا

قال وزير النفط النيجيري إيمانويل إيبي كاتشيكو، إن إنتاج بلاده من الخام لا يزال أقل من ١,٨ مليون برميل يومياً وهو المعدل الذي اتفقت عليه مع أوبك العام الماضي.

وأضاف أن إنتاج المكثفات بلغ ٣٠٠ ألف برميل يومياً، مشيراً إلى أن المعطيات الأساسية في السوق لم تتغير كثيراً وليست هناك حاجة للمبالغة في التفاؤل بسبب الارتفاع الراهن في أسعار النفط.

حامد حسن ميرة

المنامة

استقالة الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

استقال حامد حسن ميرة، الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) التي مقرها البحرين بعد أكثر من ثلاث سنوات على توليه هذا المنصب.

وقال ميرة، إنه قدّم استقالته المسبّبة بموضوعية لمجلس أمناء الهيئة الذي قبلها يوم الخميس.

وتولى ميرة المنصب في أيلول ٢٠١٤ وساعد في الإشراف على أهم عملية إصلاح تشهدها الهيئة لأنشطتها منذ تأسيسها عام ١٩٩٠.

والمعايير التي تحددها الهيئة متبعة على نطاق واسع في قطاع التمويل الإسلامي الذي تبلغ قيمته نحو ترليوني دولار، كما أصبحت تلك المعايير إلزامية في عدّة دول من بينها البحرين وعمان.

وقال ميرة في تشرين الثاني، إن "أيوفي" ستعطي الأولوية إلى تبني معاييرها على نطاق أوسع من خلال إشراك الهيئات التنظيمية في أسواق رئيسة مثل تركيا وماليزيا.

وانضمت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) لأيوفي كعضو مؤسس في تشرين الأول.